

كلية العلوم الإنسانية

جامعة ميدأوشن

دور التعليم العالي في التنمية البشرية

"دراسة على خريجي الجامعات والمعاهد العليا بمحافظة القاهرة والجيزة"

**A study on university and higher institute
graduates in Cairo and Giza Governorates**

إعداد

شيماء سيد حسن عبدالله

المقدمة:

يُعد التعليم العالي أحد أهم أدوات تحقيق التنمية البشرية في العصر الحديث، حيث يمثل الوسيلة الأساسية لإعداد الموارد البشرية المؤهلة القادرة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أكدت العديد من الدراسات أن الاستثمار في التعليم، وخاصة التعليم العالي، يُسهم بشكل مباشر في تحسين إنتاجية الأفراد وزيادة فرصهم في سوق العمل، مما ينعكس إيجاباً على مستوى الدخل وجودة الحياة.

وتشير تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن التنمية البشرية لا تقتصر على النمو الاقتصادي فحسب، بل تشمل توسيع خيارات الأفراد وتعزيز قدراتهم، ويأتي التعليم في مقدمة هذه القدرات باعتباره عاملاً حاسماً في تمكين الإنسان من المشاركة الفعالة في المجتمع.

كما أوضح ثيودور شولتز وغاري بيكر من خلال نظرية رأس المال البشري أن التعليم يُعد استثماراً طويل الأجل في الإنسان، حيث يؤدي إلى زيادة مهاراته وقدراته الإنتاجية، وبالتالي تحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية ملموسة على مستوى الفرد والمجتمع.

وفي السياق ذاته، يرى البنك الدولي أن التعليم العالي يلعب دوراً محورياً في بناء اقتصاد قائم على المعرفة، من خلال تطوير المهارات الابتكارية والبحث العلمي، وهو ما يعزز القدرة التنافسية للدول في ظل العولمة.

ورغم هذه الأهمية، تواجه نظم التعليم العالي تحديات متعددة، من أبرزها ضعف التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين، خاصة في الدول النامية، مما يحد من قدرة التعليم على تحقيق أهداف التنمية البشرية بشكل كامل.

ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور التعليم العالي في تحقيق التنمية البشرية لدى الشباب من خريجي الجامعات والمعاهد العليا، من خلال استكشاف مدى إسهامه في تنمية مهاراتهم، وتحسين فرص توظيفهم، ورفع مستوى معيشتهم، بالإضافة إلى التعرف على أبرز التحديات التي تواجههم بعد التخرج.

مشكلة الدراسة:

إن مهمة التعليم العالي لا تنحصر في تقديم المعرفة فقط، وإنما تزويد الطالب بالمعارف والخبرات التي تؤهله ليكون مقبولا في سوق العمل، فالأسلوب الذي تتبعه المؤسسات التعليمية من تلقين للمواد الدراسية يعتبر أسلوبا غير كافٍ لإعداد الكوادر البشرية التي يتطلبها سوق العمل، الأمر الذي يتطلب من هذه المؤسسات تطوير أساليبها التعليمية عن طريق الاعتماد على التقنيات الحديثة، التي تؤدي إلى زيادة مهارات الطالب وتنميتها بحيث يصبح لديه شغف للعمل، والبحث عن المعلومة، وبالتالي يكون مقبولا ومؤهلا لسوق العمل⁽¹⁾.

فرغم تزايد أعداد المقبلين على التخصصات المهنية المختلفة إلا أن هناك قصورا في استيعاب هذه الأعداد، وهناك بعض التخصصات التي يتخرج منها المهنيون، ولا يحصلون بعدها على فرصة عمل؛ لعدم حاجة السوق لهذا التخصص أو ذاك، أو لأن سوق العمل متشبع⁽²⁾.

وأشارت نتائج إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء إلى أن نسبة خريجي كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية (79.6%) عام (2007م) ارتفعت إلى (80.7%) في عام (2011م)، وواكبت هذه الزيادة في أعداد الخريجين زيادة موازية في نسبة العاطلين عن العمل من مخرجات هذا النوع من التعليم العالي، حيث تزايدت نسبة العاطلين عن العمل من خريجي كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية حتى وصلت في 2010م إلى 80% من نسبة الخريجين بين الأقسام والكليات الأخرى⁽³⁾.

ثم إجمالي خريجي الكليات النظرية عام (2014) (77.8%)، وإجمالي الكليات العلمية (22.2%) بالجامعات الحكومية⁽⁴⁾، ويتضح من ذلك وجود فجوة بين مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، ومن أهمها:

• غياب التخطيط الذي يربط بين احتياجات سوق العمل وتوزيع الطلاب على التخصصات

(1) صلاح عبد الله محمد، العلاقة بين سياسات التعليم العالي ومتطلبات التنمية في ليبيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف أ.د.

سامي السيد، أ.د. ناهد عبد اللطيف، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم اقتصاد، 2012م، ص 75:77.

(2) أحمد مصطفى سكر، واقع التدريب المهني ومدى ملاءمته لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني (دراسة حالة خريجي مراكز

التدريب المهني التابعة لوزارة العمل في قطاع غزة) للسنوات 1991-2011م، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف أ.د. محمد

إبراهيم مقداد، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، قسم اقتصاديات التنمية، ص 4.

(3) الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، تقارير التعليم العالي، <http://www.capmas.gov.eg/reports/univ1>، ص 1.

(4) لمحة إحصائية مصر 2016م، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، جمهورية مصر العربية، إصدار يونيو، 2016م، ص 44.

بالجامعات⁽¹⁾، مما يؤدي إلى عمل الكثير من الخريجين في غير تخصصاتهم التي تمت دراستها بالجامعة.

• عدم إشراك قطاع العمل في تحديد سياسة القبول بالجامعات.

• عدم تطوير المناهج بحسب حاجة السوق، والاعتماد على أسلوب التلقين، وعدم تنمية القدرات الإبداعية، وعدم توفير الخبرات الكافية، وضعف التأهيل التخصصي والقدرة التحليلية.

ومن هنا نجد أن العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل هي علاقة جدلية ومتغيرة؛ فاحتياجات سوق العمل متغيرة باستمرار، بينما متطلبات النظام التعليمي من مناهج وخلافه غير متغيرة بنفس القدر الذي يحدث في سوق العمل⁽²⁾.

ومن هنا تأتي أهمية العلاقة بين التعليم العالي والتنمية البشرية، لذا تكمن إشكالية هذه الدراسة في محاولة اختبار الفرض القائل بصحة وجود علاقة طردية بين دور التعليم العالي والتنمية البشرية.

أهمية الدراسة:

تتناول هذه الدراسة مرحلة هامة من مراحل التعليم وهي مرحلة التعليم العالي؛ الذي يعد أهم دعائم التنمية البشرية التي تسمح بتوسيع الخيارات أما الإنسان وهو يمد الشباب بالمعارف والثقافات التي تؤهلهم لسوق العمل وتطويرها بالشكل المناسب، كما أنه يؤهل الخريجين لممارسة الحياة العامة إلى جانب إعداد الكوادر العلمية التي يحتاج إليها المجتمع في شتى مجالات التنمية، ويعتبر التعليم العالي مؤسسة مجتمعية تهتم بمناقشة المشكلات الاجتماعية والثقافية التي يعمل على إيجاد حلول لها وتطويرها، ويعد نموذجًا تعليميًا رائدًا يتشرب منه الطلاب حرية الفكر والاعتماد على الذات.

أولاً: الأهمية النظرية

تتمثل الأهمية النظرية لهذا البحث في إسهامه في إثراء الأدبيات العلمية المرتبطة بمجال التعليم العالي والتنمية البشرية، من خلال تحليل العلاقة بينهما في ضوء نظريات حديثة، وعلى رأسها نظرية رأس

(1) أماني قنديل وآخرون، سياسة التعليم الجامعي في مصر، ط1، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1991م، ص64.
(2) عبد القادر صالح منصور، التعليم الجامعي ودوره في إعداد وتوفير القوى العاملة دراسة تبعية لخريجي جامعة النجم الساطع التقنية، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف أ. د. محمد عبد العليم مرسى، أ. د. سمير حسنين بركات، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، 2003م، ص4:2.

المال البشري التي تؤكد أن الاستثمار في التعليم يُعد من أهم عوامل زيادة إنتاجية الفرد وتحقيق النمو الاقتصادي، كما أشار إلى ذلك غاري بيكر.

كما يسهم البحث في توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتنمية البشرية، والتي أكدت عليها تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خاصة فيما يتعلق بتوسيع قدرات الأفراد وتحسين جودة حياتهم من خلال التعليم.

إضافة إلى ذلك، يقدم البحث إطارًا تحليليًا يمكن أن يُستخدم في دراسات مستقبلية تربط بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.

ثانيًا: الأهمية التطبيقية

تتبع الأهمية التطبيقية لهذا البحث من قدرته على تقديم نتائج واقعية مبنية على دراسة ميدانية لفئة الشباب خريجي الجامعات والمعاهد العليا، مما يساعد في تشخيص التحديات الفعلية التي تواجههم في سوق العمل، خاصة في ظل ما أشارت إليه تقارير منظمة العمل الدولية من ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بصفة رئيسية إلى التعرف على دور التعليم العالي في تحقيق التنمية البشرية لدى الشباب من خريجي الجامعات والمعاهد العليا، وذلك في ضوء التحديات المعاصرة التي يشهدها سوق العمل.

وينبثق عن هذا الهدف العام مجموعة من الأهداف الفرعية، تتمثل في:

1. تحليل دور التعليم العالي في تنمية المعارف والمهارات لدى الخريجين، بما يتوافق مع متطلبات التنمية البشرية، كما أكدت تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
2. قياس مدى توافق مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل، في ضوء ما أشار إليه البنك الدولي حول أهمية الربط بين التعليم والاقتصاد.
3. التعرف على أثر التعليم العالي على فرص التوظيف ومستوى الدخل لدى الشباب الخريجين، في ظل التحديات التي أبرزتها تقارير منظمة العمل الدولية بشأن بطالة الشباب.

4. تحديد مستوى اكتساب الخريجين للمهارات التطبيقية والعملية التي تؤهلهم للاندماج في سوق العمل.

5. رصد أبرز التحديات التي تواجه خريجي الجامعات والمعاهد العليا بعد التخرج، سواء كانت تعليمية أو اقتصادية أو اجتماعية.

6. تقديم مجموعة من التوصيات التي تسهم في تطوير منظومة التعليم العالي وتعزيز دورها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

أسئلة الدراسة:

تبرز إشكالية هذه الدراسة في وجود تساؤل جوهري حول مدى فعالية التعليم العالي في تحقيق التنمية البشرية لدى الشباب الخريجين، في ظل التحديات المرتبطة بسوق العمل وجودة التعليم.

وعليه، يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يسهم التعليم العالي في تحقيق التنمية البشرية لدى الشباب خريجي الجامعات والمعاهد العليا؟

وينبثق عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية:

ما مدى توافق مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل؟

هل يسهم التعليم العالي في تنمية المهارات العملية لدى الخريجين؟

ما أثر التعليم العالي على فرص التوظيف وتحسين مستوى الدخل؟

ما أبرز التحديات التي تواجه الخريجين بعد التخرج؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

(بين التعليم العالي وتحقيق التنمية $\alpha \leq 0.05$ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى)

>البشرية لدى خريجي الجامعات والمعاهد العليا

الفرضيات الفرعية:

(بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات $\alpha \leq 0.05$ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى) سوق العمل.

(بين التعليم العالي وتنمية المهارات $\alpha \leq 0.05$ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى) العملية لدى الخريجين.

(بين التعليم العالي وفرص التوظيف $\alpha \leq 0.05$ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى) وتحسين مستوى الدخل.

(في مستوى التنمية البشرية لدى $\alpha \leq 0.05$ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى) الخريجين تُعزى لمتغير الجنس.

(في مدى توافق مخرجات التعليم مع $\alpha \leq 0.05$ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى) سوق العمل تُعزى لمتغير نوع التخصص.

(في مستوى المهارات العملية لدى $\alpha \leq 0.05$ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى) الخريجين تُعزى لمتغير سنوات الخبرة.

(في فرص التوظيف ومستوى الدخل $\alpha \leq 0.05$ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى) تُعزى لمتغير المؤهل العلمي.

الدراسات السابقة:

دراسة محمد منيف العجمي، بعض مؤشرات الجودة في التعليم المجتمعي: دراسة ميدانية على عينة من طلاب الكليات النظرية والعملية في جامعة الكويت، 2013م⁽¹⁾.

وتسعى الدراسة إلى محاولة الكشف عن محددات اختيار الطلاب في جامعة الكويت لتخصصاتهم العلمية، وتسعى الدراسة إلى الكشف عن رؤية طلاب الجامعة للبرامج الدراسية التي يدرسونها وطريقة وأساليب التدريس بالجامعة، وتسعى الدراسة إلى محاولة الكشف عن رؤية الطلاب لعلاقتهم بإدارة

(1) محمد منيف العجمي، بعض مؤشرات الجودة في التعليم المجتمعي: دراسة ميدانية على عينة من طلاب الكليات النظرية والعملية في جامعة الكويت، المجلة العربية لعلم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، كلية الآداب، العدد الحادي عشر، يناير 2013م.

الكلية وأعضاء هيئة التدريس بها، وتسعى الدراسة إلى محاولة الكشف عن الاختلافات بين طلاب الكليات النظرية وطلاب الكليات العملية في القضايا السابقة.

وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي.

وقام الباحث بتصميم استبيان.

وتكونت عينة الدراسة من (355) طالبًا وطالبة تم سحبها بطريقة عشوائية منظمة.

وأكدت غالبية عينة الكليات النظرية أن المحتوى الدراسي للمناهج نادرًا ما يكون مرتبطًا بالمهن المطلوبة في سوق العمل، وأكدت غالبية عينة الكليات النظرية والعملية أن طريقة التدريس قائمة على التلقين والحفظ.

تتشابه تلك الدراسة مع الدراسة الحالية في المنهج؛ حيث إن الدراستين كليهما اعتمدتا على المنهج الوصفي التحليلي.

اختلفت تلك الدراسة مع الدراسة الحالية في أداة الدراسة؛ فقد اتخذت تلك الدراسة من استمارة الاستبيان أداة لدراساتها؛ أما الدراسة الحالية فقد اتخذت من طريقة دراسة الحالة أساسًا لها.

دراسة أيمن أنسي الإسكندراني، وآخرين، التعليم الجامعي والتنمية البشرية، 2012م⁽¹⁾.

تهدف الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية البشرية، وتحديد التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في مصر، والوصول إلى تصور مقترح لتفعيل مساهمة التعليم الجامعي في التنمية البشرية.

وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية لتحليل دور التعليم الجامعي في التنمية البشرية، ورصد هذا الدور من خلال العديد من الكتابات المتعلقة بالموضوع.

واعتمدت على الملاحظة بالمشاركة.

وتوصلت إلى ضعف العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل وزيادة نسبة الخريجين والطلاب في التخصصات النظرية والإنسانية عن الدراسات العلمية والتطبيقية، واتباع إستراتيجية النمو الكمي للتعليم الجامعي، وعدم مرونة هيكل التعليم وبنائه.

تتشابه تلك الدراسة مع الدراسة الحالية في دراسة العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية البشرية.

(1) أيمن أنسي الإسكندراني، وآخرون، التعليم الجامعي والتنمية البشرية، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، العدد 60، 2012م.

تختلف تلك الدراسة عن الدراسة الحالية في الأداة؛ حيث إنها استخدمت الملاحظة بالمشاركة، بينما اتخذت الدراسة الحالية دراسة الحالة أساساً لها.

دراسة شريف أحمد حلمي اللمي، التخطيط لتطوير التعليم الجامعي الخاص في ضوء احتياجات التنمية، 2007م⁽¹⁾.

وتهدف الدراسة إلى تقديم خطة مقترحة لتطوير التعليم الجامعي الخاص في ضوء احتياجات التنمية، وتحديد أولويات التخطيط للتعليم الخاص واتجاهات تطويره في ضوء احتياجات خطط التنمية القومية. وتقوم على استخدام المنهج الوصفي.

وطبقت على عينة عشوائية مكونة من (120) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية والخاصة.

واعتمد الباحث على الاستبيان كأداة لاستطلاع رأي الخبراء حول أولويات التخطيط للتعليم الجامعي الخاص، واتجاهات تطويره في ضوء احتياجات خطط التنمية القومية.

وتوصلت الدراسة إلى ربط الجامعات بسوق العمل؛ حيث إمكانية ربط تخصصات التعليم الجامعي وخطته بمتطلبات سوق العمل؛ بحيث تعمل على تلبية تلك المتطلبات من خلال إعداد وتدريب الطلاب على المهارات المطلوبة في سوق العمل، وبذلك تتحول الجامعات الخاصة من النموذج التعليمي في نشر الفكر والثقافة والمعرفة إلى نموذج آخر - حديث - مع آليات السوق، يتطلب منها أن تعمل بنفس أسلوبه وتلبي احتياجاته.

وتتشابه تلك الدراسة مع الدراسة الحالية في المنهج؛ حيث إن كلتا الدراستين اعتمدتا على المنهج الوصفي التحليلي.

واختلفت تلك الدراسة مع الدراسة الحالية في العينة التي تضمنت أعضاء هيئة التدريس من الجامعات الحكومية والخاصة؛ في حين اعتمدت الدراسة الحالية على خريجي الجامعات الحكومية.

(1) شريف أحمد حلمي اللمي، التخطيط لتطوير التعليم الجامعي الخاص في ضوء احتياجات التنمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف: د. حامد عمار، ود. على الشخبي، كلية التربية، قسم أصول التربية، جامعة عين شمس، 2007م.

دراسة غادة إمام عبد المتعال، اقتصاديات التقنيات الحديثة لخدمة قطاع التعليم العالي في مصر، 2007م⁽¹⁾.

وتهدف الدراسة إلى التعرف على أساليب التعليمية الحديثة لرفع أداء التعليم العالي، والتعرف على مدى فائدة الاستثمار في رأس المال البشري وتطوير التعليم بالنسبة للاقتصاد القومي. واعتمدت على دراسة تحليلية لبيانات وإحصائيات جاهزة تناول فيها الباحث اقتصاديات التعليم والتكلفة، والعائد من التعليم، ودور التعليم العالي في تحقيق التنمية.

وتوصلت الدراسة إلى أن تدني مستوى الخريج الجامعي وافتقاره للمهارات الأساسية كانت نتيجة لارتفاع أعداد الطلاب المقبولين بالجامعات؛ حيث إنه كان لا بد من توجيه الإنفاق إلى تحسين مستوى قدرات الطلاب بدلاً من استيعاب أعداد جديدة. ولا توجد دراسات بالجامعات عن احتياجات سوق العمل في جميع التخصصات، الأمر الذي أدى إلى تزايد معدلات الالتحاق في تخصصات معينة، ربما لا يحتاج لها سوق العمل، وفي النهاية تؤدي إلى زيادة حدة مشكلة البطالة، ويعاني سوق العمل المصري من اختلال واضح بين عرض سوق العمل (التعليم) واحتياجات السوق العاملة (الطلب)، فهناك زيادة في العرض عن الطلب، ولكن العرض قليل المهارات والخبرة بالتكنولوجيا الحديثة لا يحقق متطلبات السوق.

وتتشابه تلك الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لمتغيرات هامة، مثل: مخرجات التعليم العالي، وسوق العمل، واستثمار رأس المال البشري.

اختلفت تلك الدراسة عن الدراسة الحالية في اكتفائها بتحليل البيانات الإحصائية الجاهزة؛ بينما ستجري الدراسة الحالية دراسة حالة لعينة من الخريجين إضافة إلى ذلك.

دراسة محمد إبراهيم عكة، العولمة والتعليم الجامعي الفلسطيني، 2006م⁽²⁾.

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى تحقيق التعليم الجامعي بجامعة بيت لحم وجامعة الخليل لأهم متطلبات مؤسسات السوق المحلي ومدى مواكبته للتطور العلمي، والتعرف على انعكاسات ظاهرة

(1) غادة إمام عبد المتعال، اقتصاديات التقنيات الحديثة لخدمة قطاع التعليم العالي في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، قسم الاقتصاد، 2007م.

(2) محمد إبراهيم أحمد عكة، العولمة والتعليم الجامعي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: د. علياء شكري، جامعة الدول العربية، 2006م.

العلومة فيما يخص التعليم في جامعة بيت لحم والخليل، والكشف على أوجه الاختلاف والتشابه في وعي العاملين في جامعة بيت لحم والخليل بانعكاس ظاهرة العولمة على التعليم.

وقامت الباحثة باستخدام المنهج الأنثروبولوجي ومنهج دراسة الحالة.

وطبقت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من (300) طالب وطالبة موزعة بين طلاب جامعة الخليل وجامعة بيت لحم.

واستخدمت أدوات كيفية المقابلة المتعمقة، والملاحظة بالمشاركة، ودليل العمل الميداني، والصور الفوتوغرافية، والأدوات الكمية، والاستبيان.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ربطاً بين المواد التي تدرس للطلبة بجامعة بيت لحم وجامعة الخليل وبين احتياجات المجتمع الفلسطيني؛ كل جامعة حسب قدرتها وإمكانيتها.

ويقوم أعضاء هيئة التدريس بكلتا الجامعتين بتلبية متطلبات السوق المحلي ومؤسساته؛ وذلك تفتح تخصصات علمية جديدة تمشياً مع ما يفرضه السوق العالمي على السوق المحلي.

وتتشابه تلك الدراسة مع الدراسة الحالية في هدف الدراسة؛ حيث اعتمدت كلتا الدراستين في هدفها على متغيرات متشابهة، مثل: علاقة التعليم العالي بسوق العمل.

واختلفت تلك الدراسة مع الدراسة الحالية في المنهج؛ فقد اعتمدت تلك الدراسة على المنهج الأنثروبولوجي، بينما اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي.

Information Systems Development Methodologies in Developing

Higher Education, Adam Marks, 2012.⁽¹⁾

تهدف الدراسة إلى دراسة تطوير نظم المعلومات ومناهج التعليم العالي في البلدان النامية، ومعرفة الثغرات والصعوبات التي تواجه البلدان النامية في تطوير نظم المعلومات ومناهج التعليم العالي.

دراسة تجريبية استخدم فيها الباحث منهج المسح لدراسة مجتمع البحث.

واستخدم الباحث أداة الاستبيان، والمقابلات، وطريقة دلفي، ودراسة حالة.

وتتكون العينة من (128) مفردة.

(1)Adam Marks, Information Systems Development Methodologies in Developing Higher Education, (<http://www.SciRP.org/journal/ce>), 2 SciRes, 2012.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك معرفة محدودة في مؤسسات التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأنها تحتاج إلى تطوير في مناهجها وأساليبها للوصول للتنمية المنشودة.

تتشابه تلك الدراسة مع الدراسة الحالية في اهتمامها بالتعليم العالي، ومناهجه، وأساليب تدريسه، ومتطلبات التنمية.

تختلف تلك الدراسة عن الدراسة الحالية في منهج الدراسة؛ حيث اتبعت تلك الدراسة منهج المسح، بينما اتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي.

PLANNING AND DEVELOPMENT OF HIGHER EDUCATION IN KWARA STATE, NIGERIA, Dr. Y. A. Fasasi, 2011⁽¹⁾.

تهدف الدراسة إلى تخطيط وتطوير التعليم العالي في ولاية كوارا بنيجيريا، ومدى التخطيط للعمليات الداخلية لمؤسسات التعليم العالي وتطويرها باعتبارها القادرة على تحقيق الأهداف التعليمية.

واستخدم الباحث منهج المسح.

وطبقت على عينة عشوائية بسيطة مكونة (480) طالبًا.

واستخدم الباحث أداة الاستبيان.

وتوصلت الدراسة إلى انخفاض الأداء الوظيفي الفعال للمحاضرين، وضرورة الاهتمام بتطوير مؤسسات التعليم العالي وجودة المناهج الدراسية.

تتشابه تلك الدراسة مع الدراسة الحالية في دراستها لعلاقة التعليم العالي وتطوره بالتنمية ومتطلباتها.

تختلف تلك الدراسة عن الدراسة الحالية في منهج الدراسة؛ حيث إنها تتبع منهج المسح، بينما تتبع الدراسة الحالية المنهج الوصفي، وتختلف كذلك في الأداة المستخدمة؛ حيث اتخذت تلك الدراسة

استمارة الاستبيان أداة لها، بينما اتخذت الدراسة الحالية دراسة الحالة أساسًا لها.

HIGHER EDUCATION FOR THE DEVELOPMENT OF LATVIA, TATJANA KOKE, 2008⁽²⁾.

(1)Dr. Y. A. Fasasi, PLANNING AND DEVELOPMENT OF HIGHER EDUCATION IN KWARA STATE, NIGERIA, Academic Research International, SAVAP International, Volume 1, Issue 3, November 2011

(2) TATJANA KOKE, HIGHER EDUCATION FOR THE DEVELOPMENT OF LATVIA, Journal of Pedagogy and Psychology, VOLUME 1, NUMBER 1 Latvia , MARCH, 2008

تهدف الدراسة إلى تحديث المهام والأنشطة الأكثر أهمية في مؤسسات التعليم العالي المعاصر في لاتفيا في سياق القدرة التنافسية للبلاد.

وحلل الباحث المصادر النظرية والبيانات البحثية عن تطوير التعليم العالي ومواءمته مع احتياجات الاقتصاد الوطني.

وتوصلت الدراسة إلى وضع وتنفيذ مجموعة من برامج الدراسة المرنة التي تلبي الاحتياجات الوطنية والدولية، والاستخدام الفعال للإمكانيات التي يقدمها التعلم مدى الحياة والتعليم المستمر، وعرض برامج دراسية مطابقة لاحتياجات الاقتصاد القومي، وأهمية تطوير التعليم العالي في خطة التنمية الوطنية في لاتفيا.

تتشابه تلك الدراسة مع الدراسة الحالية في دراستها للتطوير التعليم العالي وعلاقته بمتطلبات التنمية. تختلف تلك الدراسة عن الدراسة الحالية في دراستها لعلاقة التعليم العالي وسوق العمل ودوره في التنمية البشرية.

الإطار النظري:

تعتمد الدراسة في جمع البيانات وتفسيرها على كل من: نظرية رأس المال البشري، ونظرية العرض والطلب.

1- نظرية رأس المال البشري:

تتضح أهمية هذه النظرية في كونها تبحث عن العلاقة المتبادلة بين التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة، وبين السياسات التنموية، وهي تمثل بذلك الإطار النظري الذي يوضح تطوير التعليم العالي ودوره الأساسي في تنمية الشعوب⁽¹⁾، والبلدان النامية تنظر إلى هذه النظرية على أنها الأداة الهامة التي سوف تضمن لهم إحداث تنمية سريعة لمجتمعاتهم⁽²⁾، ويمكن النظر إلى الجامعة من زاوية إنتاجها للقوى البشرية المدربة على أنها مؤسسة إنتاجية؛ لأنها تنتج الكفايات والعقول المفكرة والقيادات التي تتحمل المسؤولية في المجتمع، ويمكن أيضًا أن ينظر إلى الجامعة على أنها استثمار

(1) سيف الدين عبد الفتاح، أسامة أحمد مجاهد، التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل (أعمال المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية)، ط1، المجلد الثاني، مكتبة الآداب، القاهرة، 2006م، ص952.

(2) سهام نعيم أحمد، التعليم الجامعي والتنمية في المجتمع المصري، (دراسة تحليلية لعلاقة التعليم الجامعي بتخطيط القوى العاملة)، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف: أ. د. علي أبو ليلة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، فسم اجتماع، 1993ص29.

في الموارد البشرية، باعتبار أن رأس المال البشري يمثل أهمية حيوية⁽¹⁾.

وترى نظرية رأس المال البشري أن تحقيق القيمة الاقتصادية للتعليم الجامعي عن طريق قيامه بإعداد القوى العاملة ذات المهارة العالية، والتي يمكنها المساهمة بفاعلية في التنمية، يتطلب شروطاً من بينها أن يحسن المجتمع استخدام القوى البشرية التي يخرجها التعليم الجامعي، وفي حالة عجزه نتيجة لفشل أو قصور في مشروعات وبرامج التنمية، وعدم قدرتها على توفير فرص عمل جديدة، لا يحسن اتهام التعليم الجامعي عن هذا الفشل، وإنما قد يعود الفشل إلى عدم ارتباط التعليم الجامعي بالنشاط الاقتصادي القائم في المجتمع وعجزه عن تلبية احتياجاته⁽²⁾.

2- نظرية العرض والطلب:

فقد قدم مارشال هذا النموذج بفكرة هامة، وهي فكرة المرونة التي ألمح إليها في إحدى إصداراته عن العرض والطلب، وكما كتب عنها قال إن مرونة أو درجة استجابة الطلب في أحد الأسواق يكون كبيراً أو صغيراً حسب ازدياد الكمية المطلوبة كبرت أم صغرت مقابل ارتفاع الثمن⁽³⁾.

كما أوضح مدخل الطلب الاجتماعي هدف السياسة التعليمية بالدرجة الأولى تلبية احتياجات الأفراد، وتلبية احتياجات المجتمع في التعليم، والوصول بهم إلى المستوى المطلوب وفقاً لقدراتهم، وما يقتضيه تحقيق غايتهم المبتغاة من طلبهم، وإقبالهم على التعليم.

فعلى الرغم من أن التعليم العالي كان من أهم الميزات التي تتمتع بها النخب السياسية والاجتماعية، إلا أنه قد ازداد الطلب الفردي والاجتماعي عليه مع زيادة دخل الأسرة وارتفاع مستوى الأجور بارتفاع مستوى التعليم؛ لإدراك الناس بوجود علاقة مباشرة بين التعليم والإنتاجية، وبين الإنتاجية ومستوى الدخل بما ينعكس على مستوى معيشة الأفراد وأسرهم، وأنماط استهلاكهم⁽⁴⁾.

(1) عصام الدين برير آدم، التخطيط التربوي والتنمية البشرية، ط1، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة، 2006م، ص100.

(2) نجاح قدور محمد، التعليم الجامعي والتنمية في المجتمع الغربي دراسة سوسيولوجية ميدانية التعليم الجامعي والتنمية في المجتمع الغربي دراسة سوسيولوجية ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف محمد فائق عبد الحميد، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الاجتماعية، 1995م، ص7.

(3) إي. راي كانتربري، ترجمة: سمير كريم، موجز تاريخ علم الاقتصاد: مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011م، ص196.

(4) إبراهيم علي الجيار، سياسات التعليم والبناء المهني في المجتمع الليبي: دراسة ميدانية عن منطقة بنغازي، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف: ثروت إسحق عبد الملك، قسم الدراسات الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2004م، ص6.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على منهج المسح الاجتماعي بالعينة؛ حيث استهدفت جمع بيانات ذات نطاق واسع من الشباب العاملين خريجي الجامعات والمعاهد العليا، وذلك لمعرفة دور التعليم العالي في التنمية البشرية، ودوره في توفير الكوادر الفنية لسوق العمل، والمهارات العملية التي يوفرها التعليم العالي للخريجين، وأبرز التحديات التي يواجهها خريجي التعليم العالي في سوق العمل، والتوصل إلى السبل التي من خلالها مواءمة التعليم العالي مع سوق العمل، فضلاً عن ضرورة الاعتماد على المنهج الإحصائي الوصفي التحليلي، والسبب في اختيار هذا المنهج يرجع إلى تحليل الإحصاءات الرسمية والبيانات الجاهزة؛ وذلك لتركيزه على وصف الأرقام حول موضوع الدراسة وتفسيرها في صورة نتائج قد وجدت ضرورة استخدام الطرق الرقمية عند معالجة وتحليل الاستبيان، وتفسير ما تشير إليه هذه الأرقام التي جاءت من خلال الاستبيان.

أدوات جمع البيانات:

استندت الدراسة إلى أداة الاستبيان.

وتمّ تصميم (الاستبيان) ليشمل على مجموعة من الأسئلة، تتدرج من أربعة محاور، تتمثل فيما يلي:

1- البيانات الأساسية: يتناول هذا المحور الخصائص الديموجرافية للعينة، والتي يتضح منها متغيرات النوع (الذكور والإناث)، والحالة التعليمية، والحالة المهنية.. إلخ.

2- التعليم العالي في توفير الكوادر البشرية الفنية التي يتطلبها سوق العمل: يتناول هذا المحور دور التعليم العالي ومدى ارتباطه بالحياة العملية.

3- معرفة قدرة التعليم العالي على تزويد الخريجين بمهارات عملية، ومدى تأثيرها على العمل في التخصص: يتناول هذا المحور المهارات والخبرات التي يكتسبها خريج التعليم العالي، وتؤثر على حياته العملية.

4- دور التعليم العالي في مواجهة التحديات والصعوبات التي تواجه خريجي التعليم العالي في سوق العمل: يركز هذا المحور على التحديات والصعوبات والمشكلات والعقبات التي تواجه خريجي التعليم العالي في سوق العمل، والطرق والأساليب لمواجهتها.

وسيتم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على المحكمين والتأكد من صدق المحتوى والبناء باستخدام معاملات الارتباط، كما سيتم التحقق من ثباتها باستخدام معامل ألفا وطريقة إعادة الاختبار على عينة استطلاعية.

حدود الدراسة:

المجال الجغرافي: وهو النطاق المكاني للدراسة، ويتمثل في القاهرة والجيزة.

المجال البشري: هو مجموعة من الأفراد ينطبق عليهم شروط الدراسة، ويكونون ممثلين لها خير تمثيل، ويتمثلوا في الدراسة الحالية في عينة عشوائية مكونة من (300) مفردة من شباب عاملين من خريجي الجامعات والمعاهد الحكومية بالقاهرة والجيزة في الفئة العمرية من (20-35) سنة.

المجال الزمني: وهو الفترة الزمنية التي تستغرقها الدراسة، وينقسم المجال الزمني لهذه الدراسة إلى مرحلتين:

الأولى: الإعداد النظري للدراسة من بحث وتجميع للمادة العلمية المستخدمة وتصنيفها، ومن ثم كتابتها لتخرج في صورتها النهائية الملائمة للعرض.

الثانية: التطبيق الميداني للدراسة، وتتضمن إعداد وتنفيذ استمارة الاستبيان، ومن ثم تطبيقه على عينة الدراسة.

مصطلحات الدراسة:

تعتبر المفاهيم لغة أساسية في كافة البحوث العلمية، كما أن التحديد العلمي لها يعد خطوة لا مندوحة عنها في سبيل تمهيد الطريق أمام الباحث العلمي لفهم الظاهرة المتداخلة⁽¹⁾، وتعتبر العلاقة بين التعليم العالي والتنمية البشرية علاقة متداخلة ومتشابكة العناصر، وحتى يمكن تحديد طبيعة هذه العلاقة ونوعية العناصر التي سوف تركز عليها الدراسة الحالية _ ينبغي علينا منذ البداية أن نتناول المفاهيم الأساسية التي سوف تدور حولها هذه العلاقة، والتي يمكن أن تحدد بمفهومين أساسيين هما:

أولاً: التعليم العالي

ثانياً: التنمية البشرية

أولاً: مفهوم التعليم العالي:

تعددت المفاهيم والتصورات العامة التي تتداخل مع بعضها عند تناول موضوع التعليم العالي أو الجامعي، ونجد هناك العديد من الآراء الشائعة التي تمزج بين كل من مفهوم التعليم العالي والتعليم

(1) كمال التابعي، أحمد النكلاوي، مشكلات المجتمع المصري، ط3، دار النصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2003م، ص151.

الجامعي أو الجامعة، ففي كثير من الأحيان نجد أن استخدام كلمة التعليم العالي تجيء مرادفة لكلمة الجامعة، وقد ظهرت بعض المحاولات التي سعت لتوضيح نوعية التداخل ما بين المفهومين، أو استخدامات كل من مفهوم التعليم العالي أو الجامعة؛ حيث نجد أن مفهوم التعليم العالي يعبر عن مراحل تعليمية أكثر من مرحلة الجامعة ذاتها؛ لأنه يشمل مرحلة ما بعد المرحلة الثانوية بصفة عامة، ويتضمن ذلك مرحلة المدارس العليا، التي قد تمتد ما بين عامين إلى خمسة أعوام، أو نشير أيضًا إلى مرحلة الجامعة، وإلى مرحلة ما بعد الجامعة، أو ما تسمى بمرحلة التعليم للدراسات العليا، أما مفهوم الجامعة فيستخدم ليشير فقط إلى مرحلة الجامعة، والتي تكون ما بين أربع وخمس سنوات، وأحيانًا تمتد إلى مرحلة الدراسات العليا الجامعية⁽¹⁾.

وقبل أن نخوض في تعريف التعليم العالي، ينبغي علينا أن نفرق أولاً بين التعليم العالي والتعليم الجامعي؛ وذلك نتيجة للخلط الذي يقع فيه الكثيرون منا عندما يخلطون بين المفهومين لاشتراكهما في بعض الخصائص، فحين نتناول مفهوم التعليم العالي نجد أنه مفهوم واسع يشمل على العديد من الأنواع المختلفة للتعليم، والذي يتم داخل الجامعات أو المعاهد العليا والكليات ومراكز إعداد الفنيين، ويتميز التعليم الذي يتم داخل هذه المؤسسات التعليمية بأنه يبدأ بعد نهاية مرحلة التعليم الثانوي، ويُعني التعليم العالي في جوهره بالدراسة في المراحل المتقدمة من العلم والثقافة الاجتماعية.

كما يعرف التعليم العالي بأنه مقوم أساسي للدولة والمجتمع الحديث، ومن مهامه الأساسية تنشيط التفاعل الاجتماعي وتوجيهه بما يؤدي إلى قيام البنية الاجتماعية المناسبة والصالحة للمجتمع العصري، بالإضافة إلى تحقيق التوازن بين البنية الاجتماعية المتحركة إلى الأمام، وقيادتها في مجالات التخصص المختلفة، وبين باقي القوى البشرية من القاعدة العريضة في المجتمع، والعمل على تخريج القوى البشرية من الخريجين والمتخصصين التي يعتمد عليها في تحقيق الأهداف الديناميكية المتطورة للمجتمع⁽²⁾.

التعريف الإجرائي للتعليم العالي:

يعرف التعليم العالي إجرائيًا بأنه مرحلة تعليمية متقدمة، يلتحق بها الطالب بعد اجتيازه للمرحلة

(1) عبد الله محمد عبد الرحمن، سوسيولوجيا التعليم الجامعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991م، ص 170.

(2) محمد أحمد عبد الباقي، أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي على التنمية البشرية في قطر، رسالة دكتوراه، إشراف: أ.د. هشام حسن، أ.د. أماني موسى، أ.د. محمد نجيب عبد الفتاح، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة، قسم الإحصاء الحيوي، 2008م، ص 9.

الثانوية، ويتم القبول بها عن طريق مكتب تنسيق القبول بالجامعات، والذي يعتمد على النسبة الكلية لمجموع الطالب في المرحلة الثانوية، كما يقوم فيها الطالب بممارسة عدة أنشطة تعليمية وثقافية ورياضية وترفيهية وبحثية، بالإضافة إلى التدريبات العملية، شريطة أن يقترب الملتحق من سن الثامنة عشرة على الأقل، وتتراوح مدة الدراسة بها من أربع إلى سبع سنوات، وبإتمامها يحصل الطالب على شهادة الليسانس في العلوم النظرية أو البكالوريوس في العلوم التطبيقية، مما يتيح له المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة.

ثانيًا: مفهوم التنمية البشرية:

تهتم الدول المتقدمة والنامية على السواء بقضية التنمية في كافة جوانبها البشرية والاقتصادية والاجتماعية... إلخ، فهي الركيزة الرئيسية للتطور الاقتصادي والاجتماعي في أي بلد، ونظرًا لأهمية التنمية بوجه عام والتنمية البشرية بوجه خاص سوف نتناول مفهوم التنمية البشرية.

ولقد اكتسب مفهوم التنمية البشرية ذيوًا منذ عام 1990م بتبني الأمم المتحدة للمصطلح بمضمون محدد، وتركيب مقياس مبسط للتنمية البشرية، ويقوم المفهوم على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، ومن حيث المبدأ فإن حقوق البشر يمكن أن تكون غير محدودة وتتغير بمرور الزمن، ولكن عند أي مستوى من مستويات التنمية فإن الحقوق الثلاث الأساسية في نظر تقرير التنمية البشرية هي: العيش حياة طويلة وصحية، والحق في المعرفة، وتوفر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق، وما لم تكن هذه الحقوق مكفولة فإن الكثير من الفرص الأخرى ستظل بعيدة المنال⁽¹⁾.

وللتنمية البشرية بُعدان؛ أولهما يهتم بمستوى النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة لتنمية قدرات الإنسان وطاقاته البدنية والعقلية والنفسية والاجتماعية والمهارية والروحية، أما البعد الثاني فيتمثل في أن التنمية البشرية عملية تتصل باستثمار الموارد، والمدخلات، والأنشطة الاقتصادية التي تولد الثروة والإنتاج لتنمية القدرة البشرية، وذلك عن طريق الاهتمام بتطوير الهياكل والبنى التي تتيح المشاركة، والانتفاع بمختلف القدرات لدى كل أفراد المجتمع.

كما تُعرّف التنمية البشرية بأنها: هي التنمية التي تخلق البيئة التي تمكّن الناس أفرادًا وجماعاتٍ من تنمية إمكانياتهم بالشكل الكامل، وتُتيح لهم فرصة مناسبة لكي يحيا حياة منتجة وصحية وخالقة⁽²⁾.

(1) يعقوب أحمد، التربية وأزمة التنمية البشرية، مكتبة التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 2002م، ص261.

(2) محمد أحمد عبد الباقي، أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي على التنمية البشرية في قطر، مرجع سبق ذكره، ص9

وفي ضوء مفهوم التنمية البشرية، فالإنسان ليس مجرد وسيلة فحسب، ولكنه بالإضافة إلى ذلك غاية التنمية وهدفها، وأن الهدف الأساسي للتنمية هو إيجاد البيئة الملائمة لكي يتمتعوا بحياة طويلة وصحية ومنتجة وكريمة، وهذا يعني أن التنمية البشرية إنما تستهدف توفير الشروط والظروف التي تُمكن الإنسان - كل إنسان - من تحقيق إنسانيته - كل إنسانيته - وأنَّ هذا التحقيق لذاتية الإنسان بمختلف مقوماتها وخصائصها، هو خط البداية في تصور مطالب الإنجاز الإنمائي.

التعريف الإجرائي للتنمية البشرية:

هي عملية توسيع اختيارات البشر، وتتحدّد هذه الاختيارات بمختلف المحددات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، بالإضافة إلى صقل القدرات البشرية من خلال تكافؤ وإتاحة الفرص المجتمعية اللازمة لنمو طاقات الفرد والجماعة، والارتقاء بصحتهم، وتحسين مستوى الدخل، والعناية بالبيئة، والمشاركة في مجالات العمل المختلفة، بما يضمن توظيف هذه القدرات لتحقيق التنمية بالمجتمع.

أولاً- المراجع العربية

- 1- إبراهيم علي الجيار، سياسات التعليم والبناء المهني في المجتمع الليبي: دراسة ميدانية عن منطقة بنغازي، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف: ثروت إسحق عبد الملك، قسم الدراسات الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2004م.
- 2- أحمد مصطفى سكر، واقع التدريب المهني ومدى ملاءمته لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني (دراسة حالة خريجي مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل في قطاع غزة) للسنوات 1991-2011م، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف أ.د محمد إبراهيم مقداد، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، قسم اقتصاديات التنمية.
- 3- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، تقارير التعليم العالي،
<http://www.capmas.gov.eg/reports/univ1>.
- 4- أماني قنديل وآخرون، سياسة التعليم الجامعي في مصر، ط1، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1991م.
- 5- أيمن أنسي الاسكندراني، وآخرون، التعليم الجامعي والتنمية البشرية، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، العدد 60، 2012م.
- 6- (إي. راي كانتربري، ترجمة: سمير كريم، موجز تاريخ علم الاقتصاد: مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011م.
- 7- سهام نعيم أحمد، التعليم الجامعي والتنمية في المجتمع المصري، (دراسة تحليلية لعلاقة التعليم الجامعي بتخطيط القوى العاملة)، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف: أ. د. علي أبو ليلة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم اجتماع، 1993.
- 8- سيف الدين عبد الفتاح، أسامة أحمد مجاهد، التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل (أعمال المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية)، ط1، المجلد الثاني، مكتبة الآداب، القاهرة، 2006م.

9- شريف أحمد حلمي اللامي، التخطيط لتطوير التعليم الجامعي الخاص في ضوء احتياجات التنمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف: د. حامد عمار، ود. على الشخبي، كلية التربية، قسم أصول التربية، جامعة عين شمس، 2007م.

10- صلاح عبد الله محمد، العلاقة بين سياسات التعليم العالي ومتطلبات التنمية في ليبيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف أ.د. سامي السيد، أ.د. ناهد عبد اللطيف، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم اقتصاد، 2012م.

11- عبد القادر صالح منصور، التعليم الجامعي ودوره في إعداد وتوفير القوى العاملة دراسة تبعية لخريجي جامعة النجم الساطع التقنية، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف أ. د. محمد عبد العليم مرسى، أ. د. سمير حسنين بركات، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، 2003م.

12- عبد الله محمد عبد الرحمن، سوسيولوجيا التعليم الجامعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991م.

13- عصام الدين برير آدم، التخطيط التربوي والتنمية البشرية، ط1، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة، 2006م.

14- غادة إمام عبد المتعال، اقتصاديات التقنيات الحديثة لخدمة قطاع التعليم العالي في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، قسم الاقتصاد، 2007م.

15- كمال التابعي، أحمد النكلاوي، مشكلات المجتمع المصري، ط3، دار النصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2003م.

16- لمحة إحصائية مصر 2016م، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، جمهورية مصر العربية، إصدار يونيو، 2016م.

17- محمد إبراهيم أحمد عكة، العولمة والتعليم الجامعي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف: د. علياء شكري، جامعة الدول العربية، 2006م.

18- محمد أحمد عبد الباقي، أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي على التنمية البشرية في قطر، رسالة دكتوراه، إشراف: أ.د. هشام حسن، أ.د. أماني موسى، أ.د. محمد نجيب عبد الفتاح، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، جامعة القاهرة، قسم الإحصاء الحيوي، 2008م.

19- محمد منيف العجمي، بعض مؤشرات الجودة في التعليم المجتمعي: دراسة ميدانية على عينة من طلاب الكليات النظرية والعملية في جامعة الكويت، المجلة العربية لعلم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، كلية الآداب، العدد الحادي عشر، يناير 2013م.

20- نجاح قدور محمد، التعليم الجامعي والتنمية في المجتمع الغربي دراسة سوسيولوجية ميدانية التعليم الجامعي والتنمية في المجتمع الغربي دراسة سوسيولوجية ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف محمد فائق عبد الحميد، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الاجتماعية، 1995م.

21- يعقوب أحمد، التربية وأزمة التنمية البشرية، مكتبة التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 2002م.

ثانيًا - المراجع الأجنبية

Adam Marks, Information Systems Development Methodologies in Developing Higher Education, (<http://www.SciRP.org/journal/ce>), 2 SciRes, 2012.

Dr. Y. A. Fasasi, PLANNING AND DEVELOPMENT OF HIGHER EDUCATION

IN KWARA STATE, NIGERIA, Academic Research International, SAVAP International, Volume 1, Issue 3, November 2011

TATJANA KOŽE, HIGHER EDUCATION FOR THE DEVELOPMENT OF LATVIA, Journal of Pedagogy and Psychology, VOLUME 1, NUMBER 1

Latvia , MARCH, 2008